

1. ما المقصود بمعيار الإبلاغ المشترك ؟

تم وضع متطلبات جديدة على المؤسسات المالية العاملة في الدول المشاركة بمعيار الإبلاغ المشترك للتعرف على العملاء وإرسال التقارير عنهم وذلك للمساعدة في محاربة التهرب الضريبي وحماية نزاهة الانظمة الضريبية. للحصول على القائمة الكاملة للدول المشاركة يرجى زيارة [الموقع الإلكتروني](#) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. ما الذي يجب الإبلاغ عنه ؟

يهدف معيار الإبلاغ المشترك الى تحديد بلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بالعملاء. يجب على المؤسسات المالية تحديد العملاء الذين يتم تصنيفهم على اساس انهم مقيمين لأغراض الضريبة خارج البلد الذي يمتلكون فيها حساباتهم ومنتجاتهم المالية والقيام بالإبلاغ عن معلومات معينة الى سلطة الضرائب المحلية. ستقوم سلطة الضرائب المحلية بمشاركة هذه المعلومات مع سلطات الضرائب في الدول التي تقيم فيها لأغراض الضريبة كما تقتضي الحاجة.

3. ماهو الغرض من السؤال عن بلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بي ؟

وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك، يجب على المؤسسات المالية مثل بنك الإمارات دبي الوطني جمع معلومات محددة تتعلق ببلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بعملائنا وإرسال التقارير اللازمة عنهم.

في حال قيامك بفتح حساب بنكي جديد لدينا أو الإستثمار في أي من المنتجات المالية الجديدة لدينا أو في حال قمنا بملاحظة أي تغيير في بيانات عملائنا بشكل أو بآخر وجب علينا التحقق من بعض التفاصيل التي تخص عملائنا. تسمى هذه العملية "بالإقرار الذاتي" حيث يتوجب علينا الحصول على هذه المعلومات بموجب معيار الإبلاغ المشترك.

4. كيف يتم تحديد بلد الإقامة لأغراض الضريبة الخاص بي/ بنا ؟

يرجى التواصل مع مستشار قانوني/ضريبي متخصص أو مراجعة الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمزيد من المعلومات حول كيفية تحديد [بلد الإقامة لأغراض الضريبة](#) الخاص بك لأنه من غير المسموح لبنك الإمارات دبي الوطني تقديم أي إستشارات ضريبية.

5. ما هو عدد المرات التي من الواجب بها تقديم معلومات معيار الإبلاغ المشترك ؟

عادةً ما تقدم المعلومات لمرة واحدة حيث يجب تقديم نموذج محدث في حال حدوث اي تغيير في معلومات العميل ودولة الإقامة لأغراض الضريبة الخاصة به. يتوجب على العملاء تحديث بياناتهم لدى البنك. كما وسيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بطلب تحديث على معلومات العملاء عند الحاجة لذلك.

بالنسبة للعملاء الأفراد، بلد الإقامة لأغراض الضريبة هو بلد إقامة العميل والذي يتطلب منه دفع ضرائب دخل او وجب عليه تقديم اقرار ضريبي للسلطات الضريبية المحلية. يمكن تحديد ذلك عن طريق تحديد مكان عمل وعيش الفرد. بالرغم من ذلك فإنه توجد عوامل اخرى قد تؤثر على بلد الإقامة لأغراض الضريبة وذلك بناءً على قواعد وقوانين الإقامة الضريبية لكل دولة.

6. هل سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بإرسال بياناتي لأطراف أخرى ؟

بنك الإمارات دبي الوطني ملزم بمشاركة البيانات مع سلطات الضرائب المحلية (او ما يعادلها) والتي ستقوم بدورها بمشاركة تلك البيانات مع سلطات الضرائب الأخرى في البلدان الأخرى والتي يعتبر العميل مقيماً لأغراض الضرائب فيها.

7. ما هي البيانات التي سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بإبلاغها لسلطات الضرائب المحلية ؟

وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك، يجب الإبلاغ عن البيانات التالية:

- الاسم
- العنوان
- بلد الإقامة لأغراض الضريبة
- رقم/ارقام التعريف الضريبي
- اسم المؤسسة المالية المبلغة
- رقم الحساب
- رصيد الحساب
- المبلغ الاجمالي المدفوع للحساب خلال السنة (الفائدة، الأرباح، أي دخل آخر)
- اجمالي العائدات المدفوعة او المودعة في الحساب

من الممكن ان تشمل المعلومات التي يجب ان يتم التبليغ عنها ايضاً بخصوص حسابات الأفراد والاشخاص المسؤولين:

- تاريخ الميلاد
- مكان الميلاد

8. هل سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بحماية بياناتنا ؟

يخضع بنك الإمارات دبي الوطني لمتطلبات السرية وحماية البيانات على النحو المبين في القانون المحلي ووفقاً للمتطلبات القانونية حيث يتم تبادل البيانات مع سلطات الضرائب في البلد المعني فقط.

9. لقد قمت بالفعل بالموافقة على مشاركة بياناتي بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، ما هي ضرورة القيام بذلك مرة أخرى ؟

حتى وان قمت بالفعل بتقديم معلومات بموجب قانون فاتكا فإنه من الممكن ان يطلب منك تقديم معلومات إضافية بموجب معيار الإبلاغ المشترك حيث أن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي يتعلق بالعملاء الأمريكيين فقط بينما يستهدف معيار الإبلاغ المشترك المقيمين لأغراض الضريبة في بلد أو أكثر من البلدان المشاركة.

10. أين بإمكانني الحصول على معلومات واستشارات إضافية ؟

للمزيد من المعلومات حول دولة الإقامة لأغراض الضريبة الخاصة بك، يرجى الإطلاع على القواعد التي تحكم دولة الإقامة لأغراض الضريبة والتي تم نشرها من قبل سلطات الضرائب المحلية لكل دولة. كما وأنه بإمكانك ايضاً الحصول على المزيد من المعلومات من خلال زيارة موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

11. ماذا سيحدث في حال عدم تقديمي للمعلومات المطلوبة ؟

بالنسبة لعملاء البنك الجدد: يعتبر معيار الإبلاغ المشترك أحد المتطلبات الإلزامية لإجراءات فتح الحسابات لدينا. في حال عدم رغبتك في تقديم المعلومات المطلوبة لن نتمكن من تلبية طلبك باستخدام الخدمات المصرفية الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني ويشمل ذلك كل من الحسابات المصرفية والقروض.

12. في حال كان الحساب يدار عن طريق شخص يحمل وكالة قانونية، فهل يحق لحامل الوكالة القانونية تقديم نموذج الاقرار الذاتي الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك نيابةً عن صاحب الحساب ؟ وهل سيكون حامل الوكالة القانونية خاضعاً للإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك ؟

بإمكان حامل الوكالة القانونية تقديم نموذج الاقرار الذاتي بالنيابة عن صاحب الحساب ويخضع حامل الوكالة القانونية لتقديم الوثائق والابلاغ فقط في حال كان يملك حساب منفصل لدى بنك الامارات دبي الوطني وكان مقيماً لأغراض الضريبة في واحدة او اكثر من الدول المشاركة.

13. فيما يتعلق بحسابات القصر، هل بإمكان الوصي تقديم نموذج الاقرار الذاتي الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك نيابةً عن القاصر؟ وهل سيكون الوصي خاضعاً للإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك ؟

في هذه الحالة يكون نموذج الاقرار الذاتي مطلوباً من القاصر فقط. على الرغم من ذلك، يستطيع الوصي على الحساب تقديم نموذج الاقرار الذاتي بالنيابة عن القاصر. يخضع الوصي للتوثيق والابلاغ فقط في حال كان يمتلك حساب منفصل لدى بنك الامارات دبي الوطني وكان مقيماً لأغراض الضريبة في واحدة او اكثر من الدول المشاركة.

14. هل يعتبر نموذج معيار الإبلاغ المشترك إلزامياً على جميع اطراف الحسابات المشتركة ؟

نعم. يحتاج كل طرف من اطراف الحسابات المشتركة الى تقديم نموذج الاقرار الذاتي الخاص بمعيار الإبلاغ المشترك بشكل منفصل.

15. هل يعتبر نموذج معيار الإبلاغ المشترك إلزامياً لجميع العملاء مثل المواطنين الأمريكيين ومواطني الدول غير المشاركة في معيار الإبلاغ المشترك ؟

نعم. يخضع جميع العملاء الجدد لمتطلبات الاقرار الضريبي الخاصة بمعيار الإبلاغ المشترك.

16. هل يؤثر تغيير حالة الإقامة على الإبلاغ (مثال: أن يصبح شخص غير مقيماً مقيماً أو إلغاء اقامة شخص مقيم) ؟

نعم. حيث ورد بشكل واضح في نموذج الاقرار الذاتي بأن العميل ملزم بإخطار بنك الامارات دبي الوطني بأي تغيير قد يطرأ على حالة دولة الإقامة لأغراض الضريبة الخاصة به أو أي معلومات اخرى تم تقديمها من خلال نموذج الاقرار الذاتي خلال 30 يوماً من تاريخ التغيير وتقديم نموذج اقرار ذاتي محدث خلال 90 يوماً من تاريخ التغيير.

17. في حال كان لدي حساب قائم لدى فرع آخر من فروع بنك الإمارات دبي الوطني في دولة اخرى، هل يجب علي تقديم نموذج اقرار ذاتي بشكل منفصل لكل فرع ؟

نعم. يتطلب الأمر تقديم نموذجين منفصلين لكل فرع.